

المرأة المسلمة بين شبهات المعاندين وواقع المرأة الغربية

أ. د. المكي اقلانية

أستاذ الحديث وعلومه كلية الشريعة جامعة الشارقة

مقدمة:

درجت المجتمعات البشرية على التواصل والتعارف فيما بينها، إذ أنه بهذا التعارف يتم التعاون وتصحيح الرؤى، وتبادل المعارف التي بها قيام الإنسانية وهو ما أشار إليه الله سبحانه وتعالى في محكم التنزيل في قوله ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات 12].

والحوار بين المجتمعات وسيلة من وسائل التعارف، ورفع الحواجز، وتذليل العقبات إذا صلحت النوايا، وإلا فلا مجال للكلام عن الحوار، وإنما هو الاستعلاء والاستفزاز حينئذٍ، واستعمال منطق الغالب مع المغلوب، والقوي مع الضعيف ولا يكون أسلوب الحوار صحيحاً إلا إذا صدر من جهتين عندهما كامل الاستعداد لتقبل ما هو صحيح أو نافع، لا تغنت فيه منهما أو من أحدهما، وهذا رب العزة يعلم رسوله الكريم محمداً عليه أفضل الصلاة والتسليم هذا النوع من الحوار مبيناً له كيفية مخاطبة الكفار لتبليغ الرسالة في قوله تعالى ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ

مُبِينٍ﴾ [سبأ 24]. ولا يدور في خلد أحد أنه لا يعلم علم اليقين أن ما هو عليه ﷺ هو عين اليقين، لكنه بهذا الأسلوب يستميل القلوب إلى الانقياد للحق بعد سماعه، وترتفع عنه غشاوة العناد، بخلاف ما لو واجههم بأنه على حق وهم على باطل من غير

ما تمهيد وفيهم عقلاء، فإنه سيعرض القوم عنه، ورحم الله الإمام الشافعي وهو يقول
مستتيरा بالهدي القرآني "قولي صواب يحتمل الخطأ، وقول خصمي صواب يحتمل
الصواب

ولعل السبب الذي من أجله أصبح هذا الأمر ملحا في عصرنا مع الطرف المخالف
وجود ما يزيد أحد عشر مليون مسلم في أهم دول أوروبا الغربية، مما يجعل من
المسلمين أهم أقلية دينية في المنطقة، وهذا من شأنه أن يخلق كثيرا من الحساسيات
على مستويات عدة، ورغبة الآخر في عدم الشعور بوجود الغريب في بلده، فما من حل
بالنسبة للطرف الآخر إلا أن يندمج المسلم في المجتمع الغربي وأن يعيش على نمطه،
ونقل هذه الصورة إلى بقية البلدان الإسلامية، فلا نستغرب عندما نسمع إسلاما على
النمط الأوروبي⁽¹⁾ أو الأمريكي وكل ذلك من أجل احتواء الديانة والهيمنة عليها
انطلاقا من مفهومه لتخوفه من سيطرة المسلمين من جديد على الغرب⁽²⁾...

(1) Jocelyne CESARI, «L'islam en Europe», in Cemoti, n° 33 - Musulmans d'Europe, [En ligne], mis en ligne le. URL: <http://cemoti.revues.org/document720.html>

(□) في هذا الصدد، نجد صحيفة إكسبريس تصدر عددا خاصا عن الزحف الإسلامي

ENQUETE SUR LA MONTEE ISLAMIQUE

خصوصا وأن الدخول في الإسلام لم يقف عند حدود الناس العاديين، بل دخل الإسلام رهبان وقساوسة
كان لهم دورهم في نشر النصرانية، يراجع

Prêtres et chefs religieux convertis à l'islam.

<http://www.islam-paradise.com/pretres.php>

ومن هنا كان التخوف من الإسلام، فلا نستغرب هجمات الغرب على الإسلام وتشويه صورته لدى الناس
بشتى السبل، يراجع في مثل ذلك مقال

Jérôme Cordelier et Catherine Golliau; Les chrétiens, les juifs et l'islam;

http://www.lepoint.fr/dossiers_societe/document.html?did=159861

وفي مقال بعنوان Les musulmans menacent-ils d'envahir l'Europe? يعرض نص كلام

الراهب بيرنارديني جيوسيب Mgr Giuseppe Bernardini يتخوف فيه من اجتياح المسلمين أوروبا، (في

19 أكتوبر 1999)

<http://www.zenit.org/french/archives/9910/ZF991014.html#item5>

ومن بين المواضيع التي أثارت جدلاً في صفوف المجتمعات قضية المرأة عامة، والمرأة المسلمة خاصة، بدعوى الدفاع عن حقوقها بدأ الأمر في الغرب، ثم انتقل ذلك إلى المجتمعات الإسلامية

اعتنى الإعلام الغربي بتقديم صورة قاتمة عن المرأة المسلمة لتبيين إلى أي حد هي مهضومة الحقوق، وحمل لواء رفع الظلم عنها، وطالب الدول الإسلامية بتحقيق المساواة لها مع الرجل نفس السلوك تبنته جهات إعلامية وتيارات سياسية في الدول الإسلامية

في هذه الدراسة، سنعتني بمعالجة هذه الصورة المروجة عن المرأة المسلمة، وإلى أي حد يصلح الأنموذج الغربي للاقتداء به، وذلك عبر مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة المبحث الأول دعوى اضطهاد الإسلام للمرأة في لباسها، وواقع المرأة الغربية المبحث الثاني دعوى إباحة الإسلام ممارسة العنف ضد المرأة، وواقع المرأة الغربية المبحث الثالث دعوى عدم مساواة الإسلام بين الرجل والمرأة، وواقع المرأة الغربية

المبحث الأول: دعوى اضطهاد الإسلام للمرأة في لباسها، وواقع المرأة الغربية:

يتم تقديم صورة المسلمة في حجابها عنواناً للتخلف والجهل ومصادرة الحريات، ويقابلون ذلك بصورة المرأة الغربية في زيتها المألوف مما يكشف عن مفاتن الجسد، إيهاما بأن هذه هي الصورة الأجمل لما يجب أن تكون عليه المرأة في العصر الحاضر⁽¹⁾، ومعيّار الحرية الفردية في المجتمع

وهذه أرزو ميرالي Arzu Merali (رئيسة هيئة الأبحاث لحقوق المرأة المسلمة) تقول في مقال لها منشور في صحيفة GUARDIAN "أصبحت المرأة المسلمة بالنسبة للصحافيات الغربيات نموذج التخلف ونموذج الاضطهاد"، واستشهدت ببعض الكاتبات الغربيات وهجومهن المكثف على المرأة المسلمة،

(□) في 26 سبتمبر زار سيلفيو بيروسكوني Silvio Berlusconi مدينة برلين، ووصف الحضارة الغربية بكونها أفضل من الحضارة الإسلامية، وطالب بناء على ذلك بتغريب العالم.

وتؤكد أن هذه الهجمة تتسم بالمبالغة والطرح المتشدد الذي يفتقد الموضوعية بتصويره تلك المرأة ضحية لما يسمى بالإرهاب الإسلامي، وتستطرد بقولها "إن المرأة المسلمة في نظر هؤلاء الصحفيين يجب أن تتخلص من هذا الدين، وعندما تتخلص منه فسوف تتخلص من الحجاب الذي يغطيها من رأسها إلى قدميها"، وتختتم الباحثة مقالها بتقرير أن هذا الهجوم من قبل الغرب في الإعلام على المرأة المسلمة غير مبرر، وذلك لأن المرأة الغربية تعاني الكثير من المشكلات، وتتساءل: لماذا لا توجه الأقلام الغربية لحل مشاكل المرأة الغربية بدلاً من توجيه النقد والهجوم إلى المرأة المسلمة؟⁽¹⁾.

وهذا يعني أن الغرب يريد من المسلمة التخلص من دينها في واقع الأمر، ولو كان غير ذلك لاهتم الإعلام الغربي بأحوالها وهي ترزح تحت وطأة الاستعمار وما تعانيه من مذلة واغتصاب ورعب من المستعمر، وكل القنوات شاهدة على ذلك، وما من مجيب

وهذه فرنسا، بلد الحريات، تتدد بالحجاب وقد قام جدال حاد في الموضوع في فرنسا منذ سنوات 1990 وتجعل من حجاب تلميذة قضية بلد بكامله، مما جعلها تفرض قانون منع الحجاب وكل أنواع الشعارات الدينية في المؤسسات الرسمية⁽²⁾. أكثر من هذا، تم طرد بعض التلميذات لارتدائهن الحجاب وقد ندد ضمن من ندد الدكتور يوسف القرضاوي في خطبة يوم

(□) د نورة بنت عبدالله بن عدوان صورة المرأة المسلمة في الإعلام الغربي

http://www.amanjordan.org/aman_studies

(□) في شهر ديسمبر 2003، قرر جاك شيراك Jacques Chirac إصدار قانون يمنع كل أنواع الشعارات

الدينية، وذلك باسم العلمانية وقد صوت البرلمان الفرنسي على قانون العلمانية (ويسمى أحياناً قانون

الحجاب الإسلامي) في مارس 2004 يراجع في هذا الباب

Voile islamique en France; http://fr.wikipedia.org/wiki/Voile_en_France

الجمعة بقطر بتاريخ 19 ديسمبر 2003⁽¹⁾ مبينا أن الحجاب ليس رمزا دينيا، وإنما هو من واجبات المرأة المسلمة وتتالت المقالات في هذا الباب ودفاعا عنها من هذا التخلّف المزعوم، دفعوا مَنْ مالَ إلى فكرهم ممن ينتمي إلى المجتمعات الإسلامية ليوّاجه هذا الأمر، ويشجّع على التبرج، ولم لا، سنّ قوانين تجرم الحجاب؟ وتتابع كل من عرف عنه الالتزام بالشريعة في الدول التي اختارت لنفسها أن تصبح علمانية

ويأتي الإعلام في الدول الإسلامية ليزكي هذا الاتجاه ويغذيه، فبعض الصحف والأفلام التي تخرج والقصص وبرامج شتى تعمل على اعتبار الحجاب أمرا متجاوزا، وأن المرأة حرة في لباس ما شاعت وقد حضرت أعمال جامعة الصّحوة الإسلامية المنعقدة بالرباط من تنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب يومي 8 - 9 رجب 1419 هـ - 29 - 30 أكتوبر 1998 حول حقوق المرأة في الإسلام، شاركت فيه فعاليات مختلفة ممن تحمل همّ الإسلام ومن لا همّ له، ففوجئ الجمع بامرأة تأخذ الكلمة وتستكرّ فرض لباس معين على المرأة، وتحاول إثبات أنها حرة في أن تلبس كما شاءت من غير رقيب، لكن خفف من حدة الوضع قيام مسؤولة عن الاتجاه النسوي بلومها وتبيين أنها لا تعلم أن الاجتهاد مع النص لا يجوز، وقد جاء فرض الحجاب في القرآن مرتين، واستغفرت لنفسها لأنها لم تكن تلبس الحجاب

والمعيار عند القائلين بالتعري هو الأنموذج الغربي، فالمرأة حرة في لباسها، وهذا كما يقولون من باب تحقيق طرائدها

وفي مقال كتبه الدكتور هنري ماكوو⁽¹⁾ بعنوان (البرقع مقابل البيكيني فسوق المرأة الأمريكية) يبيد من خلاله تقديره للحياء كصفة

(□) نشرت ترجمة خطبته في:

Islamophile.org-L islam en français le lundi 2 février 2004
<http://www.islamophile.org/spip/article960.html>

ملازمة للفتاة المسلمة، كما لا يخفي احترامه للمرأة المسلمة التي تركز حياتها لأسرتها وإعداد النشء وتربيته وفي مقابل ذلك يصرح بما يضمه من استياء نتيجة انحطاط القيم والهيكل الجنسي الذي تعيشه الفتاة الأمريكية. وهذا المقال يعكس الصورة الإيجابية التي لدى بعض المنصفين مما قد لا نجده عند غيرهم من أبناء جلدتنا

يقول د هنري في مقاله المذكور: (على حائط مكتبي صورتان : الأولى، صورة امرأة مسلمة تلبس البرقع النقاب أو الغطاء أو الحجاب وبجانها صورة متسابقة جمال أمريكية لا تلبس شيئاً سوى البكيني المرأة الأولى تغطت تماماً عن العامة، والأخرى مكشوفة تماماً)

يشير الكاتب بذلك إلى الدوافع الخفية لحرب الغرب على الأمة العربية والإسلامية موضحاً أنها حرب ذات أبعاد سياسية وثقافية وأخلاقية، إذ إنها تستهدف ثروات الأمة ومدخراتها، إضافة إلى سلبها أثمن ما تملك دينها، وكنوزها الثقافية والأخلاقية وعلى صعيد المرأة، فاستبدال البكيني وما يحمله من قيم بالبرقع كناية عن التعري والتفسيخ يقول الكاتب (دور المرأة في صميم أي ثقافة، فإلى جانب سرقة نفط العرب، فإن الحرب في الشرق الأوسط إنما هي لتجريد العرب من دينهم وثقافتهم واستبدال البكيني بالبرقع)!!

ويمتدح الدكتور هنري القيم الأخلاقية للحجاب أو البرقع، أو ما يستتر المرأة المسلمة فيقول (لست خبيراً في شؤون النساء المسلمات، وأحب الجمال النسائي كثيراً مما لا يدعوني للدفاع عن البرقع هنا، لكنني أدافع عن بعض من القيم التي يمثلها البرقع لي) ويضيف قائلاً (بالنسبة لي : البرقع التستر يمثل

(□) أستاذ جامعي، ومخترع لعبة (scruples) الشهيرة، ومؤلف وباحث متخصص في الشؤون النسوية والحركات التحريرية

تكريس المرأة نفسها لزوجها وعائلتها، هم فقط يرونها ، وذلك تأكيد
لخصوصيتها)

وينتقل الدكتور هنري إلى الصورة الثانية فيقول (في مقابل ذلك ، ملكة
الجمال الأمريكية وهي ترتدي البكيني تختال عارية تقريباً أمام الملايين على
شاشات التلفزة .وهي ملك للعامة تسوّق جسمها إلى المزايد الأعلى سعراً هي
تبيع نفسها بالمزاد العلني كل يوم).

ويضيف (في أمريكا المقياس الثقافي لقيمة المرأة هو جاذبيتها، وبهذه
المعايير تنخفض قيمتها بسرعة .هي تشغل نفسها وتهلك أعصابها للظهور⁽¹⁾ .
إلا أن ما قاله لا يخص في واقع الأمر المرأة الأمريكية فقط، بل هو عام في
المرأة الغربية التي رضيت لنفسها بذلك.

إن المجتمع الغربي يعتبر المرأة في حقيقة الأمر سلعة، قيمتها بمقدار جمالها
وما يمكن الاستفادة منه، تستغل بصفاتها وسيلة لبيع السلع، أو لاستغلال
الزبائن وذلك استثماراً لما تميل إليه النفس من الطباع والغرائز بربطها بالسلع
المعرضة لهذا، يتم التركيز على المرأة ومفاتها⁽²⁾ تعرض المنتجات والسلع في
أماكن البيع أو في الإعلانات حتى بالنسبة للمنتجات التي لا صلة لها بالمرأة
وعلى مستوى القنوات التلفزية ومواقع الإنترنت، نجد جملة منها تتخصص
في البرامج الإباحية، تعرض النساء عاريات وفي أوضاع تنشر الإباحية في
المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية، حتى أصبحت المرأة تنظر إلى نفسها
باعتبارها قيمة مادية، تصلح مادام الإقبال عليها قائماً لأجل هذا، نجد المرأة
الغربية تعاني معاناة شديدة، وأمراضاً نفسية لا تحصى

(□) يراجع محمد الكندري فسوق المرأة الأمريكية

<http://www.khayma.com/ftat/Mj/kundree.htm>

(□) يراجع روبرت شيالديني تأثير وسائل الإقناع - ترجمة سعد جلال - دار الفكر العربي - القاهرة

- 1988 - ض 69 - 78.

وهكذا ، فالمرأة تبتز بشكل بشع في المجتمعات الغربية ، وحسب بحث ماجستير للباحثة جيهان البيطار (حول أخلاقيات الإعلان)، جاء فيه⁽¹⁾ :

1. 93 % من الإعلانات تستخدم السيدات.

2. 73 % من الإعلانات يتم تقديمها من خلال حركة المرأة.

3. أكثر من نصف الإعلانات يحتوي على إثارة في المضمون

في ذات الوقت، لا يعدّ المجتمع الغربي لباس الراهبات الحجاب أمرا يخل

بالمعرفة، أو عنوانا للجهل والتخلف، بل يعتبره من قبيل تطبيق التعاليم الدينية

وهذا ازدواجية في الحكم فكيف يقبلون لأنفسهم ما لا يقبلونه لغيرهم؟

المبحث الثاني: دعوى إباحة الإسلام ممارسة العنف ضد المرأة، وواقع المرأة الغربية:

لتقديم صورة قبيحة عن المرأة المسلمة، يتم تصويرها على أنها إنسانة

مضطهدة في بيتها، يمارس العنف ضدها بشتى صورته، وخارج بيتها تطبق عليها

أحكام قاسية، وتعرض للاغتصاب والقتل والتحرش الجنسي

عدة جهات حقوقية نسوية رفعت قضايا أمام المحاكم الإسبانية على أحدهم

لأنه تكلم عن ضرب النساء للتأديب عند عدم جدوى كل الوسائل لإرجاعهن

عن الخطأ بهدف إصلاح ذات البين عوض اللجوء إلى الطلاق ومعلوم أنه أمر

خاص بالمرأة الناشز عندما لا تنفع معها وسيلة، شريطة أن يكون الضرب غير

مبرح، وهو إلى الزجر أقرب منه إلى الضرب، لا يجوز أن يكون من شأنه أن

يترك أثرا، ولا يصيب الوجه

والملاحظ أنه يتم انتقاء حالات تخدم الفكرة التي يراد الترويج لها،

ويقدمون أرقاما توهم القارئ أن الأمر صار ظاهرة في المجتمعات الإسلامية،

(□) مجلة البيان، عدد ربيع الآخر 1420هـ.

وهذا المنهج الانتقائي لا يخدم العلم والحقيقة في شيء، وكيفما كان حجمها، فإنه لا يعني أنها تمثل ظاهرة من ذلك، ما جاء في إحصائية تخص (جرائم الشرف) في الدول الإسلامية، يقدر أنه في سنة 1997 قتلت 300 امرأة باسم الشرف في مقاطعة باكستانية واحدة، و 400 في اليمن، و 52 في مصر، وبين سنوات 1996 و 1998 قتلت 36 امرأة في لبنان، وفي 1999 أكثر من ثلثي جرائم القتل في قطاع غزة كانت بسبب الشرف، وفي الأردن يقدر متوسط قتل جرائم الشرف ب 23 سنوياً⁽¹⁾.

وهذا التركيز على المرأة المسلمة ليس ببيّري، وكأن ما عليه المرأة في الغرب يصلح أن يكون قدوة للمسلمة، والحقيقة أن ما يحصل لها إنما هو بسبب التزامها بقواعد الشرع الإسلامي فإلى أي حد هذا النموذج الغربي يعتبر صالحاً؟

في دراسة قامت بها وزارة الصحة بفرنسا بإشراف البروفيسور روجيه هنريون Roger Henrion (عضو الأكاديمية الوطنية للطب، والمسؤول عن هذه الدراسة) في فبراير 2001، تبين أنه من بين 652 امرأة ضحية قتل في باريس وضواحيها ما بين سنوات 1990 و 1999 نصفهن قتلن بيد أزواجهن أو رفقاؤهن وفي كل فرنسا تقتل امرأة ضحية العنف الأسري كل خمسة أيام وأوضح فريق البروفيسور أنه سأل عينة من 7000 امرأة ما بين 20 و 95 سنة تعيش في باريس وما جاورها، فأتضح أن 10 % منهن وقعن ضحية العنف الأسري في غضون اثني عشر شهراً الماضية (الشتائم، العنف المعنوي، العنف المادي، الاغتصاب والقائمة طويلة) وكانت نتائج ذلك أن نساء كثيرات منهن أصبحن يعانين من اضطراب نفسي، ومنهن من تعانين من انهيار عصبي، ومنهن

(□) يراجع في ذلك مثلاً

Joelle Palmieri; Les traditions nous font la vie dure;
http://www.penelopes.org/xarticle.php3?id_article=1588

من انتحرت ومجموعة منهن قتلن بسبب ضرب رفقاؤهن 30 % منهن قتلن بالسكاكين، و 30 % قتلن بالسلاح الناري، و 20 % شنقن، و 10 % ضربن حتى الموت⁽¹⁾.

وفي دراسة إحصائية بكندا سنة 1993، خرجت بالنتائج الآتية

- 29 % من النساء الكنديات كن ضحية عنف أزواجهن أو رفقاؤهن⁽²⁾.
- 45 % منهن عانين من جروح أو كسور أو حروق أو إجهاض⁽³⁾.
- 4 من 5 ممن قتلن في كندا من طرف رفقاؤهن نساء قتلهن رجال⁽⁴⁾.
- في 1998، قتلت 67 امرأة بيد الزوج أو المطلق أو العشيق، بمعدل امرأة أو امرأتين في الأسبوع من 6 إلى 10 من حالات قتل الأزواج، كانت الشرطة قد بلغت بطبيعة العنف القائم بينهم⁽⁵⁾.
- 79 % من ضحايا الاعتداء الجنسي الأسري من الفتيات، و 55 % من العنف الجسدي التي يتعرض لها الأطفال داخل الأسرة من الفتيات⁽⁶⁾.
- في 1997: 97 % من حالات الاغتصاب كان من الآباء، و 71 % من العنف الجسدي من أحد الأبوين⁽⁷⁾.
- نصف النساء الكنديات تعرضن لاعتداء جسدي أو جنسي.

(□) يراجع

La violence conjugale: les chiffres (9/11)

http://www.sosfemmes.com/violences/violences_chiffres.htm

(2) Canada, Statistique Canada, La violence familiale au Canada: un profil statistique, Ottawa, Ministre de l'Industrie, 1999, p. 19.

(3) Canada, Statistique Canada, « L'homicide au Canada 1988 », Le Quotidien, 7 octobre 1999.

(4) Idem.

(5) Idem.

(6) Canada, Statistique Canada, La violence familiale au Canada, 1999, p. 6.

(7) Idem.

- 10 % فقط من حالات الاغتصاب تم تبليغ الشرطة بشأنها ⁽¹⁾ . ويبلغ عدد الحالات المبلغ عنها وغير المبلغ عنها 509860 حالة، بمعنى 1397 حالة يوميا، أي أنه في كل دقيقة يوميا في كندا، يتم اغتصاب امرأة أو قاصرة وكثيرا ما يتم الاغتصاب لنفس الشخص مرارا ⁽²⁾ .
 - 43 % من اللواتي شاركن في الإحصاء من النساء أدلين أنهن تعرضن للاغتصاب مرة واحدة على الأقل قبل سن السادسة عشرة ⁽³⁾ .
- وفي دراسة أخرى، أجري بحث اجتماعي بكندا سنة 1999، فتبين أن الفراق بين الزوجين لا يعني نهاية العنف بينهما، فإن 40 % من النساء اللواتي كن متزوجات أو لهن صلة برفيق بلّغن عن حصول حوادث عنف بعد الفراق ⁽⁴⁾ .
- وفي دراسة أخرى ما بين فاتح أبريل 1999 و31 مارس 2000، 96359 شخصا تم إيواءهم في 448 مأوى خاص بالنساء اللواتي تعرضن للعنف (57182 من النساء، و39177 من الأطفال) ⁽⁵⁾ .

(1) Direction générale de la condition féminine de l'Ontario, « Dispelling the Myths about Sexual Assault », Toronto, Imprimeur de la Reine pour l'Ontario, 1998. (□) في سنة 1998، أعضاء الشرطة المشاركون في برنامج الشكايات المتعلقة بالجرائم، عددهم 179، أبلغوا عن 25493 حالة اغتصاب وبما أن بقية أعضاء الشرطة لم يشاركوا في البرنامج، فإن هذه الدراسة إنما تلم بأقل من نصف حجم الجرائم المبلغ عنها على المستوى الوطني، فيكون تقدير نسبة جرائم الاعتداء الجنسي على المستوى الوطني 50968 حالة، أي 10 %.

(□) هذه المعطيات من Women's Safety Project، بحث أجري على 420 امرأة من ناحية تورونتو، عينة عشوائية يراجع

Comité canadien sur la violence faite aux femmes, Un nouvel horizon: éliminer la violence, atteindre l'égalité, Ottawa, Ministre des Approvisionnements et Services, 1993.

(4) Hotton, T. (2001) « La violence conjugale après la séparation », Juristat 21(7), Ottawa: Centre canadien de la statistique juridique, Statistique Canada.

(5) Locked, D. et Code, R. (2001) « Les refuges pour femmes violentées au Canada, 1999-2000 », Juristat 21(1), Ottawa: Centre canadien de la statistique juridique, Statistique Canada.

وفي دراسة تحليلية يوم 17 أبريل 2000، تبين أن 89 مأوى رفض استقبال 476 شخصا (254 امرأة، و222 من الأطفال) أكثر من 7 من محلات الإيواء من 10 (71 %) كان سبب الرفض فيها عدم توفر الأماكن⁽¹⁾.

وفي دراسة، تبين أن أغلبية ضحايا العنف بكندا سنة 2000 من النساء تعرضن للاغتصاب (86 %)، و78 % للعنف، و67 % منهن تعرضن للاختطاف⁽²⁾.

وفي دراسة أخرى بكندا، تبين أنه من أصل 554 جريمة قتل سنة 2001، تمثل النساء نسبة 29 %، وأن 52 % منهن قتلن بيد شخص كانت لهن به علاقة⁽³⁾.

وفي عام 2002، أعلن مجلس أوروبا العنف ضد المرأة حالة طوارئ صحية عامة، ومسبباً رئيسياً لوفاة النساء أو عجزهن ما بين سن 16 و44 سنة وقدر تقرير صادر عن البنك الدولي أن العنف ضد المرأة سبب للموت والعجز بين النساء في سن الإنجاب بما لا يقل في خطورته عن السرطان، وسبب لاعتلال الصحة يفوق حوادث السير والمalaria مجتمعين. وفي تقرير أصدرته مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC) صدر عام 2003، تقدر تكاليف العنف الذي يمارسه الشريك الحميم في الولايات المتحدة وحدها 5.8 بلايين دولار سنوياً 4.1 بلايين دولار منها على هيئة خدمات رعاية طبية وصحية مباشرة، وقرابة 1.8 من بلايين الدولارات على شكل خسائر في الإنتاجية.

(1) Idem.

(2) Statistique Canada (2001) Statistiques de la criminalité au Canada, 2000, Catalogue no. 85-205, Ottawa: Centre canadien de la statistique juridique, Statistique Canada.

(3) Dauvergne, Mia (2002) « L'homicide au Canada - 2001 », Juristat 22(7), Ottawa: Centre canadien de la statistique juridique, Statistique Canada.

ثم إن العنف ضد المرأة لا يقتصر على بلد، بل إنه يوجد في جميع الأقاليم والبلدان، ويكون الكثير منه غير مرئي وتفيد الشرطة في بلدان العالم عدم إبلاغ كثير من ضحايا الاغتصاب عن الجرم الذي تعرضن له. وفيما يأتي نعرض لبعض الملاحظات⁽¹⁾:

- في المعتاد، تكون البلدان التي تبلغ عن حدوث العنف هي نفسها البلدان التي تبذل كل ما في وسعها لمواجهته.
- في الجمهورية الدومينيكية، تفيد التقارير أنه في حالات العنف ضد المرأة يكون المعتدون شركاء الضحايا أو شركاء سابقين لهم في 40-68 من الحالات وفي جورجيا، أفادت التقارير بأن بعض أشكال العنف المنزلي تقع في 50 من الأسر وفي الهند، تفيد الإحصائيات بأن 14 زوجة تلقى حتفها على أيدي أسرة زوجها كل يوم.
- وفقاً لتقرير أصدرته منظمة الصحة العالمية في عام 2002، أظهرت دراسات أجريت في كل من أستراليا وإسرائيل وجنوب إفريقيا وكندا والولايات المتحدة أن 40-70 من النساء اللاتي تعرضن للقتل قُتلن على أيدي شركائهن الحميمين وتفيد منظمة الصحة العالمية أن 40 من النساء اللاتي تعرضن للقتل لقين حتفهن على أيدي الزوج أو الرفيق.
- خلصت دراسة أجريت في السويد إلى أن 70 من النساء عانين من بعض أشكال العنف أو التحرش الجنسي وتبين إحصائيات من هولندا أن زهاء 200000 امرأة تتعرض للعنف كل عام على أيدي شركائهن الحميمين.

(□) يراجع مقال خلف الأبواب المغلقة العنف ضد المرأة

<http://www.un.org/arabic/events/tenstories/story.asp?storyID=1800>

- أفيد أن 6 من بين كل 10 نسوة في بوتسوانا ضحايا العنف المنزلي، بينما تفيد أن 3/4 من الفتيات والشابات (اللاتي تتراوح أعمارهن بين 16 و19 عاماً) في مولدوفا كن ضحايا للعنف الجنسي.

وإذا عدنا إلى ما كان يجري في بريطانيا، فإننا نشير إلى "قاعدة الإبهام"⁽¹⁾، وهي مأخوذة من نص قانوني يعود إلى سنة 1767، يبيح للزوج أن يعاقب زوجته بسوط لا يتجاوز عرض إبهامه⁽²⁾.

هذا، وفضيحة الاتجار في الرقيق الأبيض لا يمكن تجاهلها، وقد صارت ظاهرة في المجتمع الدولي، حيث تباع النساء والفتيات لاستغلالهن جنسياً مما يندى له الجبين، ففي تقرير دولي حديث يشير إلى أنه منذ انتهاء الحرب اليوغوسلافية كشفت منظمة العفو الدولية عن حال مريعة لحقوق الإنسان، خصوصاً ما يتعلق بالنساء والفتيات، إذ يتم بيعهن لشبكات بغاء كإماء للاستغلال الجنسي ويؤكد التقرير أن عدد بيوت البغاء التي تستغل فيها النساء بالإكراه، ارتفع من 18 في سنة 1999 إلى أكثر من 200 في سنة 2003 في ظل إدارة الأمم المتحدة لتلك المناطق وتهرب النساء من مولدافيا ورومانيا وبلغاريا وأوكرانيا عبر الأراضي الصربية، حسب منظمة الدفاع عن الحقوق الإنسانية،

(1) «rule of thumb» (règle du pouce).

(□) نقلاً عن

Deborah Sinclair, Understiznding WifeAssault: A Train ingManual for Counsellors and Advocates (Toronto, 1985), 172.
<http://www.womanabuseprevention.com/html/français.html>

ويراجع أيضاً

La violence faite aux femmes et aux jeunes filles; Fiche d'information par Marika Morris pour l'ICREF; mis à jour en Mars 2002
http://www.criaw-icref.ca/factSheets/Violence_fact_sheet_f.htm.

ليتم بيعهن في كوسوفو . هناك، يجري تهديدهن والاعتداء عليهن جسدياً
واغتصابهن وسجنهن من قبل "مالكيهن"⁽¹⁾.

فهل هذه الوضعية التي عليها المرأة الغربية ترضي أحداً؟ وهل هذا هو
النموذج الذي يجب التمسك به؟

الإحصائيات إحصائياتهم، والشكاوى شكاواهم، فهل هذا الأمر هو الذي
يحث عليه الإسلام؟ وهل هو بهذا الشكل في المجتمعات الإسلامية؟
إنهم لما قدموا إحصائيات في هذا الباب في الدول الإسلامية لم يبلغ هذا
العدد الرهيب من الحالات الواقعة في المجتمع الغربي ولا يعدو ذلك حالات
محدودة في الزمان والمكان، وحصولها لا يعني إطلاقاً إقرارها ولا شيوعها،
وإنما تعتبر حالة شاذة في فئة محصورة يغيب عنها الفهم السليم للإسلام
مرة استقبلت بصفتي رئيساً لجمعية البحث في العلوم الإسلامية بالمغرب
ورئيساً لقسم الدراسات الإسلامية بجامعة عبد المالك السعدي ورئيساً لمجموعة
البحث في الحديث والفقه وأصوله وفدا هولندياً من مؤسسة (abc) بكلية
الآداب بتطوان في لقاء حول التربية في الإسلام بتاريخ 2000/10/21، فكان
من بين القضايا التي أثّرت مسألة تلميذ في مؤسسة تعليمية بهولندا أساء الأدب
في حق معلمته، فاستدعت المؤسسة ولي أمره، ففوجئوا بقوله إن الإسلام هو
الذي يأمرنا بهذا التعامل مع المرأة، فليس بغريب من سلوك الابن فبيناً لهم أن
هذا الكلام لا أساس له من الصحة، وتدارسنا أسباب حصول ذلك وانتشار هذا
الفكر لدى فئة من الناس عدنا إلى الأيام التي كان الغرب فيها بحاجة إلى اليد
العاملة، كانوا يسألون المرشحين عن مدى علمهم بالكتابة والقراءة، فمن

(□) تقرير بولا حريقة عن تورط UNU في تجارة الجنس بكوسوفو قناة العربية - 23 مايو 2004 / 03

ربيع الثاني 1425 ويراجع أيضاً مقال

Csilla KISS: Vente aux enchères. <http://www.alternatives.ca/article1137.html>

كانت له بذلك معرفة ألغى طلبه، ولم يقبل إلا من كان لا علم له. وهذا السلوك كان استراتيجيا، ألا وهو خلق جماعة لا تستطيع التفكير انطلاقا من ثقافتها، بل بما سيجدون عليه الحال في الدول الغربية بفعل الصدمة، ولن يكونوا مؤهلين لتوجيه أنبائهم فيكونون غنيمة باردة للمجتمع الغربي علموهم بكيفيتهم، والآن يتشكطون

إن الناس في حاجة إلى تصحيح فكرهم حتى يغيروا ما بحالهم، وهذه مسؤولية المجتمعات الإسلامية

المبحث الثالث: دعوى عدم مساواة الإسلام بين الرجل والمرأة، وواقع المرأة الغربية:

يوجه الإعلام الغربي أصابع الاتهام للإسلام بأنه يمايز بين الرجل والمرأة، فهي ترث نصف ما يرثه الرجل، وشهادتها نصف شهادته، وللرجل الحق في تعديد الزوجات إلى أربع، وهي بذلك لها مرتبة متدنية - أ فبالنسبة للإرث، توزيع التركة على الورثة قائم على النصوص الشرعية لا يجوز تغييرها، فإنها من تشريع الله عز وجل، وقد أعطى المرأة كامل حقها في الميراث بعد أن كانت في الجاهلية موضوع إرث، ولا ترث⁽¹⁾، فصار من حقها الإرث إما عن طريق الزوجية، أو النسب، أو الولاء

(□) وقد كان الرجل منهم إذا مات وترك ذرية ضعافا وقرابة كبارا، استبد بالمال القرابة الكبار كما نقل قتادة ولابن العربي كلام نفيس في ذلك، فقد قال: - وكان هذا من الجاهلية تصرفا بجهل عليهم، فإن الورثة الصغار الضعاف كانوا أحق بالمال من القوي، فعكسوا الحكم، وأبطلوا الحكمة، فضلوا بأهوائهم، وأخطأوا في آرائهم أحكام القرآن - ت علي محمد البجاوي - دار الفكر - بيروت - 1974/1394 - 327/1 - 328.

وترث نصف ما يرثه الرجل في حالة كما جاء في قوله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبُوَاهُ فَلِلْأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ؕ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء 11 - 12].

والتأمل في نصيب المرأة في الميراث، لا يجد لهذه الدعوى التي يتمسك بها المغرضون أي مستند، ذلك أن ميراثها النصف يمثل حالة من أربعة أحوال، فهي إلى جانب ذلك يمكن أن ترث مثله، أو أكثر منه، أو تلغيه أصلاً من الميراث فهل من الإنصاف في شيء ذكر حالة واحدة لا يرتضيها شخص لخدمة فكرة لديه والإعراض عن بقية الأحوال؟ علماً أنها في حالتين تكون أفضل من الرجل في الإرث، وفي حالة مساوية له فعلى مستوى الحساب، هي أفضل في حقيقة الأمر ملته يضاف إلى ذلك أنها غير ملزمة بالنفقة حتى ولو كانت من أصحاب الملايين، بخلاف الأمر بالنسبة للرجل، فهو مسؤول عن ذلك بعبارة أخرى للمرأة أكثر من إمكانية لجمع الأموال، أما الرجل، فإنه له أسباب عدة لإنفاقها للقيام بالواجبات فما واقع غير المسلمة في الإرث؟

إن المتأمل في تاريخ البشرية، يلمس الحيف الذي يحصل أثناء توزيع ما خلفه الميت من متاع بناء على أعراف فاسدة، إذ قد يوصي الهالك بحرمان أحد ورثته من الإرث أصلاً وتقديم كل ممتلكاته لشخص لا علاقة له به، والغريب أنه قد يوصي لكلب بكل متاعه كما طالعنا الأخباراً

فهؤلاء اليونانيون ينظرون إلى أموال الأسر على أنها من الثروة العامة للمجتمع، فلا يحق للفرد أن يسيء التصرف فيها لذلك، كان نظام التوارث بينهم على أساس وصية أمام الجمعية المالية، وهي تحتاج إلى الحكم بصحتها، كما أن هذا الحكم قابل للطعن فيه من أي شخص كان، وفي أي وقت شاء وبموجب هذه الوصية يصبح الموصى له يملك حق التصرف المطلق في متاع العائلة وأفرادها، إذ يمكنه تزويج البنات ومنعهن من الزواج إن شاء فإن كان للمالك أبناء ذكور، فإن الفكرة الدينية القديمة عن الملك والتي تربطها بتسلسل الأسرة وبالعناية بأرواح السلف تتطلب أن ينتقل الملك من تلقاء نفسه إلى الأبناء الذكور، لأن الوالد إنما كان يحتفظ بالملك وديعة لديه للأموال من الأسرة والأحياء منها ولمن يولدون من أبنائها⁽¹⁾.

ثم تطور الإرث مع صولون، ومن شرائعه أن العمل الذي يقوم به إنسان تحت تأثير المرأة عمل باطل قانوناً، وإذا مات الزوج لم ترث زوجته شيئاً من ماله⁽²⁾. وأما اليهود، فإنهم يحرصون على الاحتفاظ بالمال داخل الأسرة الواحدة لذا، فإنهم لا يجعلون للبنات نصيباً في التركة حتى لا ينتقل متاع الأسرة إلى أخرى، على أن للهالك الحق في حرمان من شاء، وتوريث من شاء ولو كان أجنبياً لسبب يراه وللابن البكر حظوة، إذ يعطونه مثل حظ أخوين له من

(□) يراجع وول ديورانت قصة الحضارة - ترجمة محمد بدران - دار الجيل - بيروت -

1988/1408 - 29/7 - 30.

(□) وول ديورانت ذات المرجع 118/7.

الذكور، فإن توفي في حياة أبيه قام أحد أولاده مقامه ذكورا وإناثا يمتازون امتيازهم والبكر عندهم بكر الأب لا الأم أما الأم، فمنهم من منعها من الإرث بحجة أنها مورثة لا غير، وبذلك لا يتحول الإرث من عشيرة إلى أخرى ومنهم من أعطاهم الثلث، ومنهم من ساوى بينها وبين الأب، لأنهما واحد في ولادة المولود وإن ماتت، ورثها زوجها عند طائفة منهم، بينما ذهبت طائفة أخرى إلى عدم التوارث بين الزوجين، كما لا يرثها أبنائها، وذلك حتى لا ينتقل الملك إلى عشيرة أخرى وأما إن مات الابن، فتركته لأبيه، وإلا فلاخوته الذكور، وإلا فلاخواته، وإلا فللجددين والجدتين، وإلا فللأعمام والخالات، وإلا فللقريب الأقرب⁽¹⁾، وولد الزنا عندهم يرث مثله مثل الابن الشرعي بالطريقة التي أشرنا إليها⁽²⁾.

هذه هي وضعية المرأة غير المسلمة، تخضع لتوزيع غير عادل للثروة، لا تعطى حقها في الميراث، بل تصبح نفسها موضوعا للإرث كما تبين عند اليهود، والأمور خاضعة عندهم للمزاج أما في الإسلام، فإن حقها في ذلك مصون، لا يجوز لأحد منعها منه، ثم هي غير مسؤولة عن الإنفاق بخلاف الرجل الذي يتحمل عبء ذلك ومع هذا، نجدها في حالتين أحسن حالا منه، وفي حالة مساوية له، حتى إن الناظر في هذه المسألة يجول بخاطرهم أنها أفضل حالا من الرجل

ب أما بالنسبة للشهادة، فالأمر يتعلق بما جاء في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ

(□) يراجع إلياهو بشياصني شعار الخضر في الأحكام الشرعية الإسرائيلية للقرائين، ص 156 - 164.

(□) يراجع مسعود بن شمعون الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للإسرائيليين - مطبعة كوهين وروزنتال - القاهرة - 1912 - 129/2، و170، و173، و187، و145/3.

وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا
 عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا
 يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا
 يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ
 رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ
 الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ۚ ﴿٢٨٢﴾

[البقرة 282]، والمراد من ذلك توثيق الدين عند كتابته، لأنه ليس من شأنها
 عموماً المعاملات، فوقعها في النسيان وارد، فكان الاستيثاق من ضبطها أمراً
 ضرورياً وهذا لا يعني الاستهانة بها، فإننا نجد الإسلام يكرمها، ونجد
 الله سبحانه وتعالى يقول ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ

بَعْضٍ ۚ...﴾ [التوبة 71]، وفي اللعان⁽¹⁾ تقبل شهادتها على زوجها، والوضع
 في هذا أصعب في الحياة الاجتماعية من مجرد الشهادة على الدين ثم إن نتائج
 الأبحاث العلمية المعاصرة تثبت أن قانون القرآن الكريم طبيعي للغاية لكونه

(□) قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا أَحْدَهُمْ أَرْبَعَ
 شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ۚ ﴿٦٩﴾ وَالْخَمْسَةَ أَنْ لَعَنَتِ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ۚ ﴿٧٠﴾
 وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ۚ ﴿٧١﴾ وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ
 عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ۚ ﴿٧٢﴾﴾ [النور 6-9].

يطابق الواقع الأحيائي تماماً، منها ما توصل إليه عالم سوفياتي يدعى فلاديمير كونوالوف فيما صرح به لووكالة تاس من أن الرجال يتمتعون بقدرة أعظم على حفظ المعلومات الرياضية ومعالجتها بسبب خواص ذاكرتهم.⁽¹⁾ وبهذا، يتبين لنا أن المسألة لا تستدعي كل هذا العناء من الجهة المناوئة، لأن مصالح المرأة لم تمس إطلاقاً، وهذا التمييز بين الرجل والمرأة في مجال الشهادة لا يرجع إلى تفضيل جنس على آخر، وإنما يرجع إلى ما تفرضه الضرورة من ضبط الأمور والصدق لإحقاق الحقوق لأصحابها.

ج. وأما بالنسبة للتعدد، فقد جاء في قوله تعالى ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا

تُقْسِطُوا فِي آلَيْتِمَىٰ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَّةَ وَرُبَعٍ ۚ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا

﴿النساء 3﴾، وقد جاء مقيداً بالعدل بين الزوجات

حاول الغرب الطعن فيه توصلاً إلى الطعن في الدين الإسلامي⁽²⁾، ومعلوم أنه ليس ببدع في الديانات السماوية، فقد جاء في التوراة أخبار الأنبياء وقد تزوجوا بأكثر من واحدة كما في سفر التكوين، إصحاح رابع، آية 19، وإصحاح سادس عشر، وإصحاح تاسع عشر، ولم يرد فيها ولا عن الأنبياء أي نهى عن

(□) يراجع في هذه المسألة ما جاء عند وحيد الدين خان المرأة بين شريعة الإسلام والحضارة الغربية - ترجمة سيد رئيس أحمد الندوي - ومراجعة د. ظفر الإسلام خان - دار الصحوة القاهرة - ودار الوفاء المنصورة ط 1 - 1414 / 1994، ص 186- 187، فيما نقله تايمز أوف إنديا، 18 يناير 1985، فيما نقلته عن اليونانيتد بريس

(□) تراجع المقالات الآتية، ففيها التشنيع من أمر التعدد، وأنه بسبب ذلك تجد المرأة في أوروبا نفسها من غير عمل، وغير ذلك

Jean-Pierre Alaux, À la rue sous prétexte de polygamie;
http://www.gisti.org/doc/plein-droit/51/polygamie.html

التعدد ولا تحديد عدد الزوجات وهذه النصرانية لا يوجد فيها ما يمنع التعدد، وإنما جاء المنع من الكنيسة⁽¹⁾.

وقد ذكر المؤرخ وسترمارك Wester Mark في تاريخه أن تعدد الزوجات كان مباحا في أوروبا إلى عهد غير بعيد، ودلل على ذلك بأن ديارمارت Diarmat (ملك إيرلندا) كان له زوجتان شرعيتان فضلا عن السراري، ولم يلق في ذلك أي اعتراض من الكنيسة، وكثير من الملوك عددوا الزوجات في القرون الوسطى، وكان شارلمان تزوج من زوجتين، كما أن فريديريك وليام الثاني كان له أكثر من زوجة، وتم ذلك بموافقة رجال الدين، وفي عام 1650م، بعد صلح وستفاليا، تبين النقص في عدد السكان نتيجة الحروب، فأصدر مجلس الفرنكيين بنورمبرج قرارا يجيز للرجل الجمع بين زوجتين⁽²⁾.

وهؤلاء المرمونيون - وهم طائفة نصرانية يعتقدون أن الكاثوليك والبروتستانت ليسوا نصارى كما أراد المسيح - يجيزون التعدد، نادى بذلك مؤسس هذه الفرقة مرمون جوزيف سميث Mormon Josef Smith بتاريخ 12 يوليو 1843⁽³⁾.

وبهذا، يظهر أن الإسلام لم يتفرد بتجوز تعدد الزوجات، لكن المغرضين يأبون إلا الاصطياد في الماء العكر

(□) يراجع في هذه المسألة الدكتور مصطفى السباعي المرأة بين الفقه والقانون - المكتب الإسلامي - بيروت - ط 6 - 1984/1404 - ض 223 - 247، والمستشار حسن بن محمد الحفناوي الأسرة المسلمة وتحديات العصر - المجمع الثقافي - أبو ظبي - 2001/1422، ض 58 - 60، وض 158 - 201، وعادل أحمد عبدالموجود تعدد الزوجات في التاريخ - دار الكتاب العربي - دمشق - القاهرة - ط 2 - أكتوبر 2004 - ض 77 - 87.

(□) يراجع المستشار حسن بن محمد الحفناوي الأسرة المسلمة وتحديات العصر، ض 159.

(3) Bureau de Documentation Sur les Sectes et les Religions
http://www.bdsr.org/morpol.htm

وقد سلكت نهج المستشرقين الناقمين على الإسلام ومن نحا منحاهم الجمعيات الحقوقية النسوية الدولية، وانضمت إليهن جماعة من النسوة من العالم الإسلامي والعربي يطالبن بإلغاء التعدد ابتداء من مؤتمر نيروبي عام 1985، ومروراً بقمة الأرض في ريو دي جانيرو في البرازيل عام 1992، ثم المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا في النمسا عام 1993، ثم مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة بمصر عام 1994، ثم المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين بالصين عام 1995، ثم مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في استانبول بتركيا عام 1997، وأخيراً مؤتمر المرأة في نيويورك عام 2000، الذي عقد على شكل جلسة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة ومعها منتدى للمنظمات غير الحكومية، وعرضت على المؤتمر توصيات ونتائج المؤتمرات السابقة بهدف الخروج بوثيقة دولية موحدة، يسعون لجعلها وثيقة ملزمة لدول العالم. وقد حفل مشروع الوثيقة المقدم للمؤتمر بما حفلت به وثائق المؤتمرات السابقة من دعوة صريحة إلى هدم الأسرة، وإطلاق الحرية الجنسية للشباب، ودعوة صريحة كذلك للشذوذ بكل أنواعه، والمطالبة بإلغاء سلطة الأبوين على الأبناء، وحرية الإجهاض، وإلغاء نظام الميراث في الإسلام، وغيرها من البنود التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، بل مع أبجديات الفطرة الإنسانية. وهذه الدول التي لا يوجد فيها التعدد تعاني من مشاكل الخيانة الزوجية وما يترتب عليها فالصين - مثلاً - كما ذكرت صحيفة تشاينا دايلي بيكين 03 ذو الحجة 1426 هـ / 03 يناير 2006 نقلاً عن قرارات قضائية، أعلنت أخيراً أن النساء اللاتي يتعرضن للخيانة الزوجية في الصين يلاحقن عشيقات أزواجهن لاستعادة أملاك أو أموال كان الأزواج قدموها لهن⁽¹⁾.

(□) يراجع مقال: الصين تحرر المرأة أدى إلى زيادة ظاهرة "الخيانة الزوجية" موقع لها أون لاين <http://www.lahaonline.com/index.php?option=content§ionid=1&id=10056&task=view>

هكذا ، انتقل الأمر في الدول الغربية والتي سارت على منوالها من تعدد الزوجات إلى تعدد الخليلات ، وهذا ترتب عنه إشكال انتشار أبناء الزنا ، وهذه التسمية صارت الحركات النسوية تستهجنها ، فاقترحت بديلا له الأبناء الطبيعيون ، وبديلا للزانية التي ولدت خارج المؤسسة الزوجية ألم عازبة واقترحت قوانين لحفظ حقوق كل من الطرفين هدف هذه الحركة والاتجاه العلماني القضاء على كل صلة للمجتمع بالدين ، وبعبارة أخرى إفساد المجتمع ، وإلغاء أي شيء اسمه القيم الدينية ، واقترحت قوانين تجويز زواج المثليين (ذكر بذكر ، وأنثى بأنثى !) ، بعبارة أخرى ، تجويز اللواط والسحاق لرسليا وتمت مباركة ذلك في بعض الدول الغربية بمباركة الكنيسة ، وسموا زواج الذكر بالأنثى زواجا ثقليلديا

وهذا العصر هو عصر العنوسة بشكل مخيف ، فكيف يتم الكلام عن التعدد ونسبة الزواج أصلا أصبحت ضعيفة على مستوى دولي؟ وإذا أضفنا إلى هذا ، تشجيع المرأة على ممارسة كل ما من شأنه أن يلغي إنسانيتها وينزل بها إلى مرتبة الحيوانية من دفع إلى تجريب كل شيء ، والاختلاط ، وتقريب كل الوسائل التي تيسر لها أمور الفاحشة ، ازدادنا يقينا من أن القوم لا يرغبون في إسداء يد العون إلى المرأة المسلمة ، بل يبحثون لها عن وسائل دمارها ودمار الأمة بكاملها ، لأنها في اعتبار الغرب العدو الذي بقي عليه أن يواجهه

فهذا التشجيع على الاختلاط والمخادنة في بلد غربي أدى إلى ما لا تحمد عقباه ، ففي كندا سنة 2000 ، كانت النساء أكثر عرضة لحادث إجرامي من قبل شخص يعرفه منه من شخص مجهول بنسبة 77 ٪ من مجموع الضحايا النسوة (اللواتي وقعن ضحية شخص كن يعرفه 37 ٪ كان الجاني صديقا قريبا أو يعرفه ، و 29 ٪ كان رفيقا أو رفيقا سابقا ، و 11 ٪ كان عضوا من

أعضاء الأسرة، من بينهم الأب)، بينما 19 ٪ وقع عليهن الاعتداء من شخص مجهول لديهن⁽¹⁾.

من هذه الإحصائيات يتبين لنا أن حوادث الإجرام في حق النساء في أغلبها من أشخاص لهن بهم صلة، أو كانت لهن بهم صلة، بينما هي ضعيفة جدا في مقابل الحوادث التي حصلت لهن من أشخاص مجهولين لديهن نستنتج من ذلك أن اختلاطهن بهم كان سببا قويا لممارسة الإجرام في حقهن، مما يؤكد أن عدم الاختلاط أولى، ومن نتائجها عدم حصول هذه الكوارث، وعدم انتشار الأمراض التناسلية التي أصبح المجتمع الدولي يعاني منها ومن ثقل الميزانية الضخمة لعلاج المرضى، وعدم انتشار أبناء الزنا، وهذه بريطانيا حسب ما جاء في لندن يوبي أي، ونقلته "لها أون لائن بتاريخ 25 محرم 1427 هـ، موافق 24 فبراير 2006 - أظهر استطلاع إحصائي سنوي أن 42.3 ٪ من المواليد الجدد فيها عام 2005 كانوا لأمهات غير متزوجات . وذكرت صحيفة تيليغراف أن أكثر من نصف المواليد الجدد في بعض أنحاء بريطانيا هم من خارج إطار الزواج بما في ذلك في ويلز وشمال شرق بريطانيا حيث بلغت النسبة 54 ٪. وفي لندن، حيث تعيش جالية كبيرة من المحافظين المسلمين فإن حوالي ثلث المواليد الجدد كانوا غير شرعيين، ووجد الاستطلاع أن نسبة الأزواج الذين يعيشون خارج الارتباط القانوني والأمهات غير المتزوجات في تزايد كبير. وأشار المكتب الوطني للإحصاء في تقرير حول المنحى الاجتماعي البريطاني إلى أن بريطانيا أصبحت تحتل اليوم المرتبة الرابعة في أوروبا بالنسبة للولادات خارج إطار الزواج بعد السويد والدنمارك وفرنسا وتوقع بيتر بريرلي (مدير مركز الإحصاءات الدينية) أن تكون غالبية الولادات في عام 2012 في بريطانيا من

(1) Statistique Canada (2001) Statistiques de la criminalité au Canada, 2000, Catalogue no. 85-205, Ottawa: Centre canadien de la statistique juridique, Statistique Canada.

خارج إطار مؤسسة الزواج ، وقال : "إذا بلغنا مرحلة تكون فيها نسبة المواليد الجدد من خارج إطار الزواج نكون قد غيّرنا فعلياً من الأسس التي قام عليها مجتمعنا منذ عصور طويلة" ، وأضاف : "يجب إعادة التدقيق في تقليد قديم بني على نظرية: المنزل الزواج العائلة"⁽¹⁾.

فروا من التعدد الشرعي للأزواج إلى التعدد غير الشرعي
أما الإسلام، فقد كرم المرأة، وسأوى بينها وبين الرجل إجمالاً، ومايز بينهما في بعض الحالات لأمر تفرضها مسؤولية تسيير الأسرة، وذلك لا يطعن في كرامتها، بخلاف ما عليه حالها عند الغرب كما يبدو جلياً على مستوى الأمثال وغيرها كما سبق، من ذلك

- قولوا لامرأة مرة واحدة أنها جميلة، سيعيد الشيطان ذلك عليها عشر مرات⁽²⁾.
- عين المرأة عنكبوت⁽³⁾.
- كيفما كان البحر خائناً، فالنسوة أكثر خيانة منه⁽⁴⁾.
- اضرب زوجتك لتستخرج منها الشياطين السبعة⁽⁵⁾.

(□) نقلا عن

<http://www.lahaonline.com/index.php?option=content§ionid=1&id=10392&task=view#>

- (2) Dites une seule fois à une femme qu'elle est jolie, le diable le lui répètera dix fois par jour.
- (3) L'oeil de la femme est une araignée. LE ROUX DE LINCY (M.).- LE LIVRE DES PROVERBES FRANÇAIS. Tome premier. Paris, Adolphe Delahays, (1859, I, p. 228).
- (4) Si traîtresse que soit la mer, plus traîtresses sont les femmes MONREYNAUD (Florence), PIERRON (Agnès), SUZZONI (François). DICTIONNAIRE DE PROVERBES ET DICTONS. La sagesse du monde entier. Paris, Dictionnaires Le Robert, (1989, 1847, p. 473).
- (5) Bats ta femme pour en expulser les sept diables. Idem (1989, 2564, p. 473).

- حيثما حكمت المرأة، فالشيطان هو الوزير الأول⁽¹⁾.
ولا شك أن الأمثال التي تضرب تعبر عن رؤية أصحابها لما ضربوها له، فهل هذا هو الأنموذج الصالح للاقتداء به؟!

الخلاصة:

- تبين لنا عبر هذه الدراسة التي لم نقصد منها استيعاب كل القضايا، وإلا تطلب ذلك مؤلفا بكامله، أن المجتمع الغربي لا يصلح أن يكون إطلاقا أنموذجا يحتذى به، لجملة من العوامل
- هو مجتمع يعاني من أمراض عدة تحتاج إلى علاج نفسية وبدنية.
 - انتشار الانهيار الأخلاقي والقيمي فيه، وانتشار مظاهر العري، وهذا أدى إلى انتشار الفواحش من زنا واغتصاب وأبناء غير شرعيين.
 - انتشار الاعتداء على الزوجات والعشيقات والبنات حتى من الآباء بشكل مثير للانتباه إحصائيا.
 - اعتبار المرأة سلعة تباع وتشتري وينتفع بها ونحن في القرن الواحد والعشرين، حيث دعوى القضاء على ظاهرة الرّق والتجارة في الرقيق الأبيض تحت أنظارنا، بل إنها تعتبر عائداتها عالميا في الرتبة الثالثة.
 - انتشار الجهات المعنوية بحقوق المرأة لم يحصل على النتائج المرجوة، فهذه كندا مثلا لم تتمكن ملاحظتها من استقبال كل هذا الكم الهائل من اللواتي وقعن ضحية العنف الأسري وغير الأسري.
 - انتشار الاغتصاب في الدول المتقدمة التي تزعم كفالة الحريات للمرأة إلى حد أنه في كل دقيقة تغتصب امرأة.

(1) Où la femme règne, le diable est premier ministre.
MALOUX (Maurice).- PROVERBES, SENTENCES ET MAXIMES. Paris,
Larousse, (1998, p. 186).

• الثقافة الشعبية في المجتمع الغربي قائمة على الاستهانة بالمرأة واعتبارها كائنًا شيطانيًا.

لكن، مع كل ذلك، هل هذا يعني أن وضعية المرأة في المجتمعات الإسلامية والعربية جيدة؟ وأنها لا تحتاج إلى إثبات حقوق لها؟ الواقع أن وضعية المرأة في بلداننا تحتاج إلى المراجعة، لكن لا على نمط الفكر الغربي، بل على الطريقة الإسلامية، فكثيرة هي تلك الحقوق التي تجهلها، وتطالب بما ليس بحق وفي ذات الوقت، هناك واجبات عليها الالتزام بها

القضية الآن هي قضية التزام بالمنهج الإسلامي، أو عدم الالتزام به الغرب يريد منا الخروج عن الدين، والمرأة مطية لذلك إن الإسلام كرم المرأة، فإذا حصل سلوك شاذ من أحد، فهو الذي يحتاج إلى تقويم، وليس العيب في الإسلام، ولكن فيمن تحجر فكره، وأعرض عن ذكر الله عز وجل، أو ابتعد عن المعين الصافي، فهو مسلم بالتقليد، ولا يفقه في أمور دينه ما يؤهله لأن يكون أنموذجا العيب في الجهة التي لم تعن بتربيته العقيدة وتصحيح المفاهيم العيب فيمن لجأ إلى المجتمع الغربي لتقليده ونبذ الدين الإسلامي العيب فيمن أراد أن يكون الإسلام شكليا يقف عند حدود الطهارة والصلاة العيب فينا ونحتاج إلى إعادة النظر في أنفسنا، والله عز وجل يقول ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ...﴾ [الرعد 11].

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم
2. الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للإسرائيليين مسعود بن شمعون - مطبعة كوهين وروزنتال - القاهرة - 1912.
3. أحكام القرآن القاضي أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي - ت علي محمد البجاوي - دار الفكر - بيروت - 1974/1394.
4. الأسرة المسلمة وتحديات العصر المستشار حسن بن محمد الحفناوي - المجمع الثقافى - أبو ظبي - 2001/1422.
5. تأثير وسائل الإقناع روبرت شيالديني - ترجمة سعد جلال - دار الفكر العربي - القاهرة - 1988.
6. تعدد الزوجات في التاريخ عادل أحمد عبد الموجود - دار الكتاب العربي - دمشق - القاهرة - ط 2 - أكتوبر 2004.
7. تقرير بولا حريقة عن تورط UN في تجارة الجنس بكوسوفو قناة العربية - 23 مايو 2004 / 03 ربيع الثاني 1425.
8. خلف الأبواب المغلقة العنف ضد المرأة
<http://www.un.org/arabic/events/tenstories/story.asp?storyID=1800>
9. شعار الخضر في الأحكام الشرعية الإسرائيلية للقرائين إياهو بشياصي.
10. صورة المرأة المسلمة في الإعلام الغربي. د نورة بنت عبد الله بن عدوان.
http://www.amanjordan.org/aman_studies
11. الصين تحرر المرأة أدى إلى زيادة ظاهرة "الخيانة الزوجية". موقع لها أون لاين
<http://www.lahaonline.com/index.php?option=content§ionid=1&id=10056&task=view>
12. فسوق المرأة الأمريكية محمد الكندري.
<http://www.khayma.com/ftat/Mj/kundree.htm>

13. قصة الحضارة وول ديورانت - ترجمة محمد بدران - دار الجيل - بيروت - 1988/1408.
14. مجلة البيان، عدد ربيع الآخر 1420هـ.
15. المرأة بين الفقه والقانون الدكتور مصطفى السباعي - المكتب الإسلامي - بيروت - ط 6 - 1984/1404.
16. 4/2 من الولادات في بريطانيا غير شرعية.
<http://www.lahaonline.com/index.php?option=content§ionid=1&id=10392&task=view#>
17. Bureau de Documentation Sur les Sectes et les Religions.
<http://www.bdsr.org/morpol.htm>
18. Canada, Statistique Canada, La violence familiale au Canada: un profil statistique, Ottawa, Ministre de l'Industrie, 1999.
19. Canada, Statistique Canada, « L'homicide au Canada 1988 », Le Quotidien, 7 octobre 1999.
20. Comité canadien sur la violence faite aux femmes, Un nouvel horizon: éliminer la violence, atteindre l'égalité, Ottawa, Ministre des Approvisionnements et Services, 1993.
21. Csilla KISS: Vente aux enchères
<http://www.alternatives.ca/article1137.html>
22. Dauvergne, M. (2002) « L'homicide au Canada - 2001 », Juristat 22(7), Ottawa: Centre canadien de la statistique juridique, Statistique Canada.
23. Deborah Sinclair, Understiznding WifeAssault: A Train ingManual for Counsélors and Advocates (Toronto, 1985).
<http://www.womanabuseprevention.com/html/français.html>

24. Direction générale de la condition féminine de l'Ontario, « Dispelling the Myths about Sexual Assault », Toronto, Imprimeur de la Reine pour l'Ontario, 1998.
25. Hotton, T. (2001) « La violence conjugale après la séparation », Juristat 21(7), Ottawa: Centre canadien de la statistique juridique, Statistique Canada.
26. Islamophile.org-L islam en français le lundi 2 février 2004.
<http://www.islamophile.org/spip/article960.html>
27. Jean-Pierre Alaux, À la rue sous prétexte de polygamie;
<http://www.gisti.org/doc/plein-droit/51/polygamie.html>
28. Jérôme Cordelier et Catherine Golliau; Les chrétiens, les juifs et l'islam.
http://www.lepoint.fr/dossiers_societe/document.html?did=159861
29. Jocelyne CESARI, «L'islam en Europe», in Cemoti, n° 33 - Musulmans d'Europe, [En ligne], mis en ligne le. URL.
<http://cemoti.revues.org/document720.html>.
30. Joelle Palmieri; Les traditions nous font la vie dure;
http://www.penelopes.org/xarticle.php3?id_article=1588
31. La violence conjugale: les chiffres (9/11).
http://www.sosfemmes.com/violences/violences_chiffres.html
32. La violence faite aux femmes et aux jeunes filles; Fiche d'information par Marika Morris pour l'ICREF; mis à jour en Mars 2002
http://www.criawcref.ca/factSheets/Violence_fact_sheet_f.htm
33. LE ROUX DE LINCY (M.).- LE LIVRE DES PROVERBES FRANÇAIS. Tome premier. Paris, Adolphe Delahays, (1859).
34. Les musulmans menacent-ils d'envahir l'Europe?
<http://www.zenit.org/french/archives/9910/ZF991014.html#item5>

35. Locked, D. et Code, R. (2001) « Les refuges pour femmes violentées au Canada, 1999-2000 », Juristat 21(1), Ottawa: Centre canadien de la statistique juridique, Statistique Canada.
36. MALOUX (Maurice).- PROVERBES, SENTENCES ET MAXIMES. Paris, Larousse, (1998).
37. MONREYNAUD (Florence), PIERRON (Agnès), SUZZONI (François). DICTIONNAIRE DE PROVERBES ET DICTONS. La sagesse du monde entier. Paris, Dictionnaires Le Robert, (1989).
38. Prêtres et chefs religieux convertis à l'islam.
<http://www.islam-paradise.com/pretres.php>
39. Voile islamique en France.
http://fr.wikipedia.org/wiki/Voile_en_France
40. Statistique Canada, La violence familiale au Canada, 1999.
41. Statistique Canada (2001) Statistiques de la criminalité au Canada, 2000, Catalogue no. 85-205, Ottawa: Centre canadien de la statistique juridique, Statistique Canada.